

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021





” المملكة عازمة على
تعزيز مستويات
النمو والازدهار
من خلال التمكين
والاستثمار في
قطاعات جديدة “

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان
بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله





” طموحنا أن نبني وطناً
أكثر ازدهاراً يجد فيه
كل مواطن ما يتمناه “

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن
عبدالعزیز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس
مجلس الوزراء رئيس مجلس
الشؤون الاقتصادية والتنمية
حفظه الله



المحتوى

5	كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي
7	كلمة أعضاء لجنة برنامج تطوير القطاع المالي
11	تطلعات 2022
16	التقنية المالية
28	تطوير السوق المالية
33	سوق أدوات الدين
45	التنظيمات في القطاع المالي
59	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
65	التقني ف المالي



كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

عام آخر من الإنجازات والتحديات يشهده القطاع المالي السعودي، ليثبت مجدداً مرونته الفائقة ومثابته واستقراره وتوازنه، فضلاً عن المساعي المتواصلة والجهود المضاعفة التي يبذلها شركاء برنامج تطوير القطاع المالي لتحقيق الاستقرار المالي، من أجل مواكبة التحولات الكبرى التي تعيشها المملكة في السنوات الأخيرة، منذ إطلاق رؤيتها المباركة 2030 ومستهدفاتها الواعدة، وفي مقدمتها بناء اقتصاد مزدهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظهما الله-

وللوصول إلى مجتمع حيوي فعّال، تستهدف الرؤية إنجاز العديد من الإصلاحات الهيكلية لاقتصاد المملكة، التي نجحت بفضل من الله ثم بفضل التوجيهات السديدة للقيادة الحكيمة، في تذليل الكثير من التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي ككل، والاقتصاد السعودي بشكل خاص، وذلك من خلال تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي المنبثقة من رؤية 2030م، خاصة فيما يتعلق بتمكين قطاع مالي متنوع وفعال يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والاستثمار، من خلال تطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة بما يتسق مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومثانة القطاع المالي.

وترجمة لهذه الأهداف، ضاعفت القطاعات المعنية جهودها خلال العام 2021، ونجحت في تحقيق عدة إنجازات أبرزها: اعتماد استراتيجية التقنية المالية ضمن أعمال البرنامج التي تسعى لتطوير نشاط قطاع التقنية المالية، والدفع نحو الابتكار في الخدمات المقدمة، كما تم تدشين نظام المدفوعات الفورية (سريع)، إضافة إلى زيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى نسبة 57% لعام 2021م من إجمالي عمليات الدفع في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة التي حددت بـ 55% للعام 2021م، كذلك تم الترخيص لبنكين رقميين محليين، بالإضافة إلى إطلاق سياسة المصرفية المفتوحة التي بدورها ستعزز الثقة في كل من العملاء والمشاركين في السوق من البنوك، وشركات التقنية المالية، والجهات المالية الأخرى، وأصحاب المصلحة، حيث تؤدي جميع هذه الأطراف دوراً محورياً في رحلة الابتكار والشمول المالي.

كما شهدت السوق المالية السعودية زيادة في وتيرة الإدراج، حيث تم إدراج وطرح 20 شركة خلال العام الماضي، ليرتفع عدد الشركات المدرجة إلى أكثر من 220 شركة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على زيادة عمق واتساع السوق المالية السعودية، ونمو شركات القطاع الخاص واستدامتها، كذلك ساهم التطور الملموس في سوق الصكوك وأدوات الدين في انضمام السوق المالية إلى مؤشر «فوتسي راسل» للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، مما سيؤثر بالإيجاب على توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية، وتحسين مستويات السيولة فيها.

وحققت المملكة المرتبة الـ 12 في مؤشر توافر رأس المال الجريء ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي، كما تقدمت إلى المرتبة الثانية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي قيمة الاستثمار الجريء، مستحوذة على 21% من إجمالي قيمة الاستثمار. علاوة على ذلك شهد العام الماضي أيضاً إعلان شركة مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع" عن تفعيل الربط مع «كلير ستريم»، مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية، لتتيح للمستثمرين الدوليين الاستفادة من خدمات مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (ICSD)، مع إمكانية الاستثمار في سوق الصكوك والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في تداول السعودية.

وإنني إذ أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والعرفان لجميع منسوبي شركاء البرنامج على جهودهم المخلصة في إحدى أكثر الفترات المليئة بالضغوط والتحديات، لأؤكد أننا عازمون على المضي قدماً نحو مواجهتها، والعمل على مواصلة تحقيق الإنجازات والتطلعات، بما يساهم في تطوير القطاع المالي، وتمكين المملكة العربية السعودية، لتكون ضمن أكبر المراكز المالية عالمياً بحلول عام 2030م.

محمد بن عبدالله الجدعان



كلمة أعضاء لجنة برنامج تطوير القطاع المالي



تشمل أربع ركائز إحداهما ركيزة التمويل التي تهدف إلى إزالة العوائق المالية للاستثمار، من خلال إنشاء نماذج لشركات تمويل جديدة، وإنشاء صناديق تنمية متخصصة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، واستحداث منتجات تمويل جديدة، وتحويل المملكة إلى مركز رئيسي يقدم مجموعة واسعة من خيارات التمويل المبتكر للمستثمرين. كما تعمل الوزارة بالتعاون مع البرنامج على تحديد التقاطعات بين الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وبرنامج تطوير القطاع المالي، لاسيما فريق عمل المركز المالي، لتعزيز دور القطاع المالي في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة."

"خلال العام 2021، عملت الوزارة على دعم برنامج تطوير القطاع المالي من خلال إضفاء وجهة نظر الأسواق، ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة تعزز نمو الاستثمارات المحلية. كما اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تسعى إلى زيادة قيمة وجودة الاستثمار في المملكة، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، تماشياً مع رؤية المملكة 2030 في مختلف القطاعات ذات الأولوية مع إسناد دور أكبر للقطاع الخاص، ودعم القطاعات الاستراتيجية، والارتقاء بالاستثمار لتعزيز الابتكار، والمساعدة في تطوير المحتوى المحلي. الجدير بالذكر أن الاستراتيجية

وزير الاستثمار
معالي المهندس / خالد الفالح



بتوفير الإطار العام للحوكمة المالية، إضافة إلى دعم التطور التقني للقطاع المالي، حيث تم تدشين نظام المدفوعات الفورية (سريع)، والترخيص لبنكين رقميين محليين، وإصدار سياسة المصرفية المفتوحة. كذلك أولت القيادة الرشيدة اهتماماً خاصاً بدعم القطاع المالي، وذلك من خلال الموافقة الكريمة على نظام المدفوعات وخدماتها، وتحديث بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني؛ لدعم وتحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، والوصول إلى تطلعات رؤية المملكة 2030."

"يمر الاقتصاد السعودي بمراحل تعاف من الجائحة نظير السياسات والإجراءات، التي اتخذتها الجهات التنظيمية والرقابية في المملكة، بالرغم من استمرار التحديات التي تواجه بعض الاقتصادات العالمية. وانطلاقاً من حرصه على تعزيز هذا التعافي، استمر البنك المركزي السعودي في توفير الدعم غير المباشر للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستقرار المالي، من خلال ضمان وفاء القطاع المالي بمتطلبات السلامة المالية، وتسهيل ممارسة الأعمال للقطاعات المالية

محافظ البنك المركزي السعودي
معالي الدكتور / فهد المبارك



في انضمام السوق المالية إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، وأثر ذلك في توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية، وتحسين مستويات السيولة فيها، كما استمر العمل على تعزيز الاستثمار المؤسسي، وتطوير صناعة إدارة الأصول، وتسهيل التطوير في حلول البيانات، والتقنية المالية لمواكبة الثورة التقنية المتسارعة في القطاع المالي".

"تواصل جهود هيئة السوق المالية لتطوير القطاع المالي بما يمكنه من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد الوطني لتحقيق رؤية المملكة 2030، حيث شهدنا خلال عام 2021م ارتفاعاً في وتيرة الإدراجات في السوق المالية، وأثر ذلك في دعم زيادة عمق واتساع السوق المالية السعودية، ونمو شركات القطاع الخاص واستدامتها، والتطورات الملموسة في سوق الصكوك وأدوات الدين، مما ساهم

رئيس مجلس هيئة السوق المالية
معالي الأستاذ / محمد القويز



استفادت منها 5178 منشأة. فيما تم صرف أكثر من 377 مليون ريال لـ 527 منشأة في مبادرة الإقراض غير المباشر، في حين استفادت 317 منشأة من الشركة السعودية للاستثمار الجريء، بإجمالي مبالغ وصلت إلى 298 مليون ريال".

"شهد عام 2021 نموًا في التمويل الإقراضي والرأس مالي، وضمان التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، إذ بلغت قيمة ضمانات التمويل المقدمة من برنامج كفالة أكثر من 12 مليار ريال،

محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
سعادة المهندس / صالح الرشيد



المالية في السوق المالية السعودية، وطرح عدد من شركات محفظته للاكتتاب العام، بما يؤدي إلى إعادة تدوير رأس المال، وتوسيع وتنمية السوق المالية السعودية، إضافة إلى تفعيل مشاركة المؤسسات المالية في دعم وتمويل خطط الصندوق ومشاريعه".

"يسعى صندوق الاستثمارات العامة بوصفه شريكاً استراتيجياً لبرنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم نمو القطاع المالي، وتحقيق أهداف رؤية المملكة (2030)، وذلك من خلال استثمار الصندوق في المؤسسات المالية والشركات المدرجة والعديد من الأدوات

رئيس إدارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة
سعادة الأستاذ / فهد السيف



استكمال تحقيق مستهدفات وإنجازات البرنامج على مستوى القطاع المالي، ونطمح إلى مواصلة الجهود، وتحقيق تطلعات عام 2022م".

"تغلّبت منظومة القطاع المالي على العديد من التحديات في ظل استمرار تداعيات جائحة (كوفيد - 19). بفضل من الله ودعم قيادتنا الحكيمة وشركاء برنامج تطوير القطاع المالي، نسعى إلى

أمين لجنة برنامج تطوير القطاع المالي
سعادة الأستاذ / فيصل الشريف



تطلعات 2022

تطلعات القطاع المالي 1/3

يسعى البنك المركزي لإطلاق استراتيجية التقنية المالية (Fintech) التي من شأنها تعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية

تعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتقديم منتجات ادخارية لأهداف مختلفة

إطلاق المنتج الادخاري الأولي المدعوم من الحكومة

تحديث أنظمة التمويل لمواكبة التطورات في قطاع التمويل ومستجداته ومعالجة الإشكالات والثغرات النظامية، والتوسع في صلاحيات البنك المركزي لضبط القطاع

منح التراخيص لشركات التقنية المالية لممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، الوساطة الرقمية للتمويل

إصدار قواعد إدارة مخاطر السيولة لشركات التمويل بهدف تعزيز إدارة مخاطر السيولة لشركات التمويل للمساهمة في استقرار ونمو القطاع

إطلاق المرحلة الثانية من نظام المدفوعات الفورية "سريع"، حيث سوف تشمل المرحلة الثانية العديد من الخدمات الإضافية للنظام

تطلعات القطاع المالي 2/3

إطلاق سياسة المصرفية المفتوحة التي تمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث يتيح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة، ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية

إدراج 24 شركة في السوق المالية السعودية عام 2022م

رفع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 25.6% بنهاية العام 2022م، وذلك عبر تنويع المنتجات المتاحة في السوق المالية السعودية وتسهيل متطلبات إصدار ترخيص إدارة الاستثمار، وتطوير اللوائح ذات العلاقة بالصناديق الاستثمارية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي وزيادة ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى 16% بنهاية العام 2022م

تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، ورفع حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى 18.7% بنهاية العام 2022م، من خلال العمل على عدد من المبادرات الاستراتيجية أبرزها: العمل مع الجهات الحكومية لمعالجة آلية احتساب الزكاة على الأوراق المالية بهدف تحفيز الإصدار والتداول، وإعداد الإطار التنظيمي للإدراج المباشر للصكوك وأدوات الدين

تطلعات القطاع المالي 3/3

إطلاق بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى المساهمة في سد الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم برامج تمويلية بشكل مباشر وغير مباشر

التوسع في مبادرة الإقراض غير المباشر والتي توفر السيولة النقدية لشركات التمويل لتعزيز دورها في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

التوسع في المنتجات المدعومة من الحكومة للتخفيف من آثار جائحة كورونا وتسريع التعافي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل مبادرات التمويل المضمون مع البنك المركزي السعودي وصندوق التنمية الوطني مع برنامج ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة)

إطلاق البرامج الاستثمارية الجديدة للشركة السعودية للاستثمار الجريء شاملة صناديق مسرعات الأعمال واستديوهات الشركات الناشئة، وصناديق الدين الجريء، وصناديق الدين

إطلاق خطة الاقتراض السنوية التي أعدها المركز الوطني لإدارة الدين للعام 2022م كبيان عام لسياسته المالية موضحة صافي احتياجات الحكومة من التمويل خلال السنة المالية وكجزء من مبادرات المركز الوطني لإدارة الدين لتحسين ظروف السوق المحلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات، سيتم نشر خطة الاقتراض السنوية للعام 2022م متضمنة جدول إصداراته المحلية التي تتناسب مع أيام عمل السوق الدولية فيما يتعلق بإعلانات الإصدار ومواعيد التسوية



الإنجازات



التقنية المالية



الترخيص لبنكين محليين رقميين

صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لبنكين رقميين محليين عن طريق تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay) لتصبح بنك رقمي محلي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة برأسمال يبلغ 2.5 مليار ريال (بنك إس تي سي سي)، وتحالف عدد من الشركات والمستثمرين بقيادة شركة عبدالرحمن بن سعد الراشد وأولاده لتأسيس بنك رقمي محلي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة برأسمال يبلغ 1.5 مليار ريال (البنك السعودي الرقمي).

البنك المركزي السعودي يدشن نظام المدفوعات الفورية "سريع"

يمثل نظام المدفوعات الفورية "سريع" قيمة مضافة ونوعية لقدرات البنية التحتية الوطنية للمدفوعات، مواكباً رحلة التطور التي يشهدها قطاع المدفوعات الوطنية في المملكة منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

إن تدشين نظام "سريع" يأتي ضمن سلسلة مبادرات يقودها البنك المركزي؛ للارتقاء بمنظومة المدفوعات الوطنية، وتطوير بنيتها التحتية لتحقيق الشمول المالي،

إلى جانب أن أنظمة المدفوعات الوطنية تؤدي دوراً رئيساً في تعزيز قيادة المملكة في القطاع المالي، وتساهم في توفير خيارات دفع آمنة ومتطورة، تلبي احتياجات مختلف الشرائح، وتزيد من فعالية دوران السيولة في النظام المالي، وتقلل الاعتماد على التعاملات النقدية وما يصاحبها من تكاليف تشغيلية، وتسهل إجراءات الدفع والتحويل، وتزيد التعاملات الإلكترونية، إلى جانب أهميتها في دفع مسيرة التحول الرقمي في المملكة عبر زيادة حجم التعاملات المالية الإلكترونية.

حصة المدفوعات الإلكترونية تتجاوز مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م

حققت حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة - الأفراد (Retail Payments) نسبة 57 بالمئة لعام 2021م من إجمالي كافة عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي - أحد برامج رؤية المملكة 2030 - والتي حددت بـ 55 بالمئة للعام 2021م.

النسبة المحققة

57%

النسبة المستهدفة

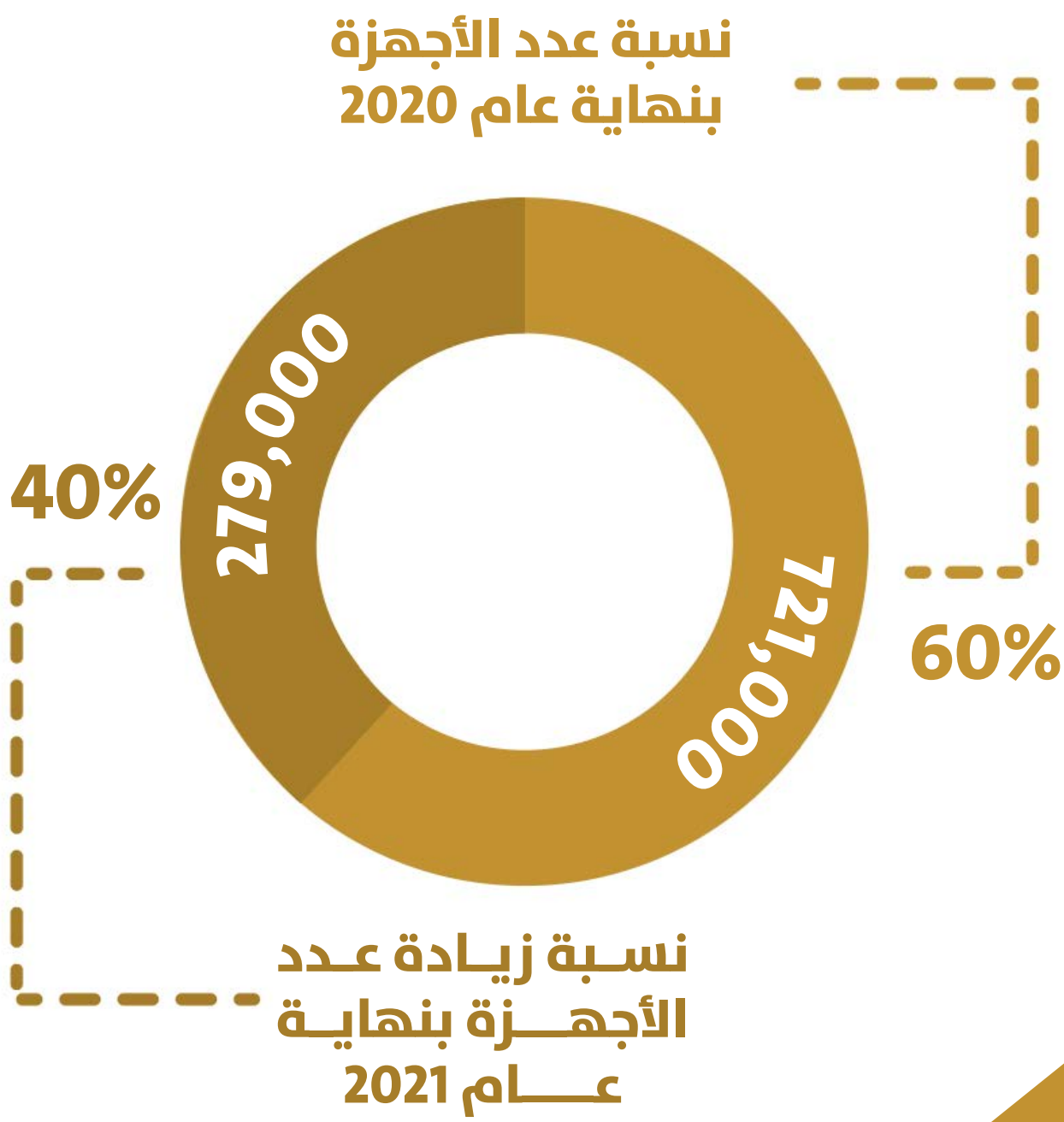
55%

يعمل البنك المركزي - في ظل توجيهات القيادة حفظها الله - على تعزيز نهجه في التوسع في قطاع المدفوعات الإلكترونية والتحول الرقمي في المدفوعات؛ وتطوير البنية التحتية الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، حيث يأتي هذا الإنجاز في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، ومن خلال تنفيذ الخطط الإستراتيجية للبنك المركزي لقطاع المدفوعات، الهادفة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي؛ للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70 بالمئة بحلول عام 2025م، إضافة إلى تضافر الجهود مع القطاع الحكومي والخاص في القطاع المالي؛ لتنفيذ العديد من المبادرات الداعمة لرقمنة المدفوعات، إلى جانب المبادرات ذات العلاقة بتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار، وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية بقطاع المدفوعات في المملكة.

عدد أجهزة نقاط البيع يتخطى حاجز المليون في المملكة

تخطى عدد أجهزة نقاط البيع داخل المملكة حاجز **المليون** جهاز، متوافرة لدى منافذ البيع التجارية في أكثر من 180 مدينة وقرية.

أن تجاوز عدد أجهزة نقاط البيع في المملكة حاجز المليون جهاز يشير إلى زيادة قناعة المستهلكين والمتاجر معاً في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي في تعاملاتهم اليومية، وهو ما يدعم بشكل مباشر العمل على توجهات القيادة -حفظها الله- في رقمنة الاقتصاد السعودي، حيث تعد أجهزة نقاط البيع أحد أبرز الممكنات لتحقيق أهم الأهداف الإستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي لنمو رقمنة المدفوعات، وزيادة قاعدة انتشارها في كافة القطاعات التجارية بالمملكة.



شهد عام 2021م نمواً في أجهزة نقاط البيع بنسبة تتجاوز 40 في المئة، حيث ارتفع عدد الأجهزة من 721 ألف جهاز بنهاية عام 2020م ليتجاوز حاجز المليون جهاز بنهاية العام 2021م، وتتزامن هذه الزيادة مع نمو كبير في العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع بنسبة 80 في المئة، حيث بلغ عدد عمليات أجهزة نقاط البيع أكثر من 5 مليارات عملية بنهاية عام 2021م، مقارنة بـ 2.8 مليار عملية في 2020م".

المملكة تسجل أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)

أن تقدم المملكة على هذه الدول يأتي في إطار الرؤية الإستراتيجية للبنك المركزي السعودي، والتي انطلقت من مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030؛ الهادف إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتقليل التعامل النقدي للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70% من إجمالي عمليات الدفع بحلول 2025م، ولتحقيق هذه المستهدفات تبني البنك المركزي المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، وتم تنفيذها على أرض الواقع منذ العام 2016م، بعد التأكد من مستوى الأمان، وظهور المواصفات القياسية العالمية لها، والتي كانت بمثابة خطوة استراتيجية؛ لتسريع وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

تصدّرت المملكة العربية السعودية في تسجيلها أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) بنسبة 94% على مستوى دول الاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ وكندا، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إطلاق برنامج مسرّعات لدعم نمو شركات التقنية المالية (Fintech) الناشئة

صمم البرنامج لنقل أفضل الممارسات والأدوات والموارد المتاحة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية لتطوير وتوسيع نطاق أعمالها القائمة في المملكة العربية السعودية. تم تخريج 10 شركات، مع إتاحة الفرصة لهم لعرض المشاريع للمستثمرين المحليين والشركاء والإعلاميين ومجتمع التقنية المالية، وذلك بعد 3 أشهر من التدريب المكثف عن طريق ورش العمل والجلسات الاستشارية التي ساعدتهم في تطوير استراتيجياتهم. منتجاتهم.

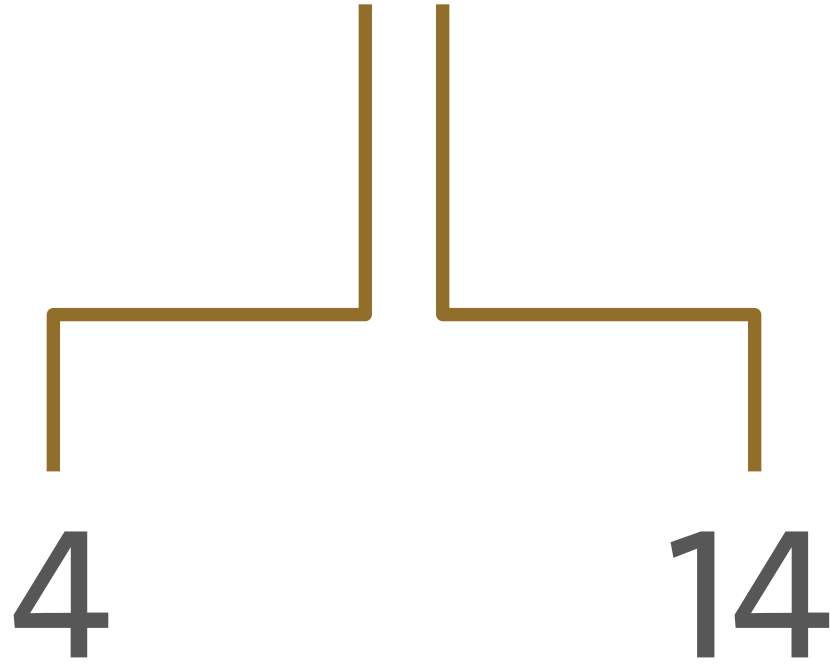
الترخيص لـ 5 شركات تقنية مالية في عام 2021

بلغ عدد الشركات المرخص لها من قبل البنك المركزي السعودي لعام 2021 عدد خمس شركات وبذلك يصبح

عدد الشركات المرخصة

18

شركة



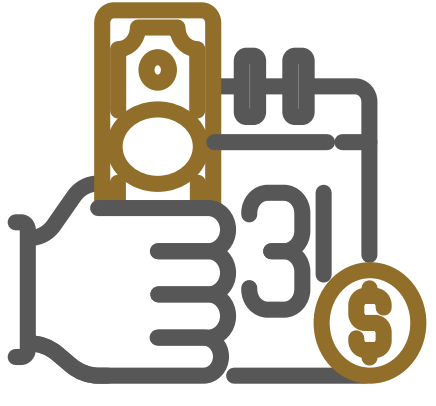
شركة لتقديم خدمات المدفوعات والتأمين والعمل
شركات تعمل في مجال التأمين والتمويل

وتأتي هذه الخطوة، انطلاقاً من دور البنك المركزي الداعم لتمكين قطاع التقنية المالية بالسماح بدخول أنشطة جديدة لتعزيز ودعم القطاع، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات للعمل تحت إشرافه.

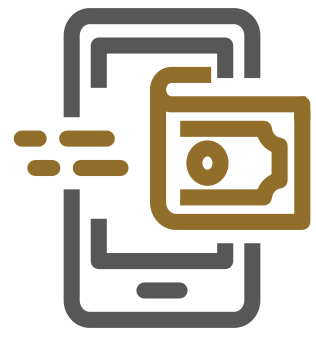
34 شركة

تقنية مالية مصرحة في البيئة التجريبية

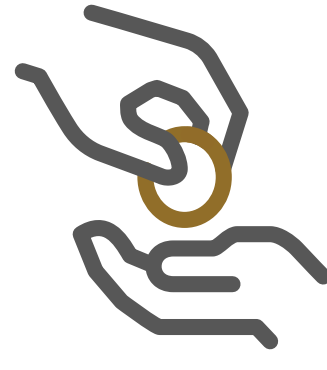
تم التصريح لعدد (34) شركة تقنية مالية، وذلك للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية داخل البنك المركزي السعودي؛ لتقديم حلول ابتكارية مثل:



خدمة الدفع
الأجـل



المدفوعات
الرقمية



منصات التمويل
الجماعي بالدين
للمنشآت الصغيرة
والمتوسطة



الحلول الادخارية
لأفراد

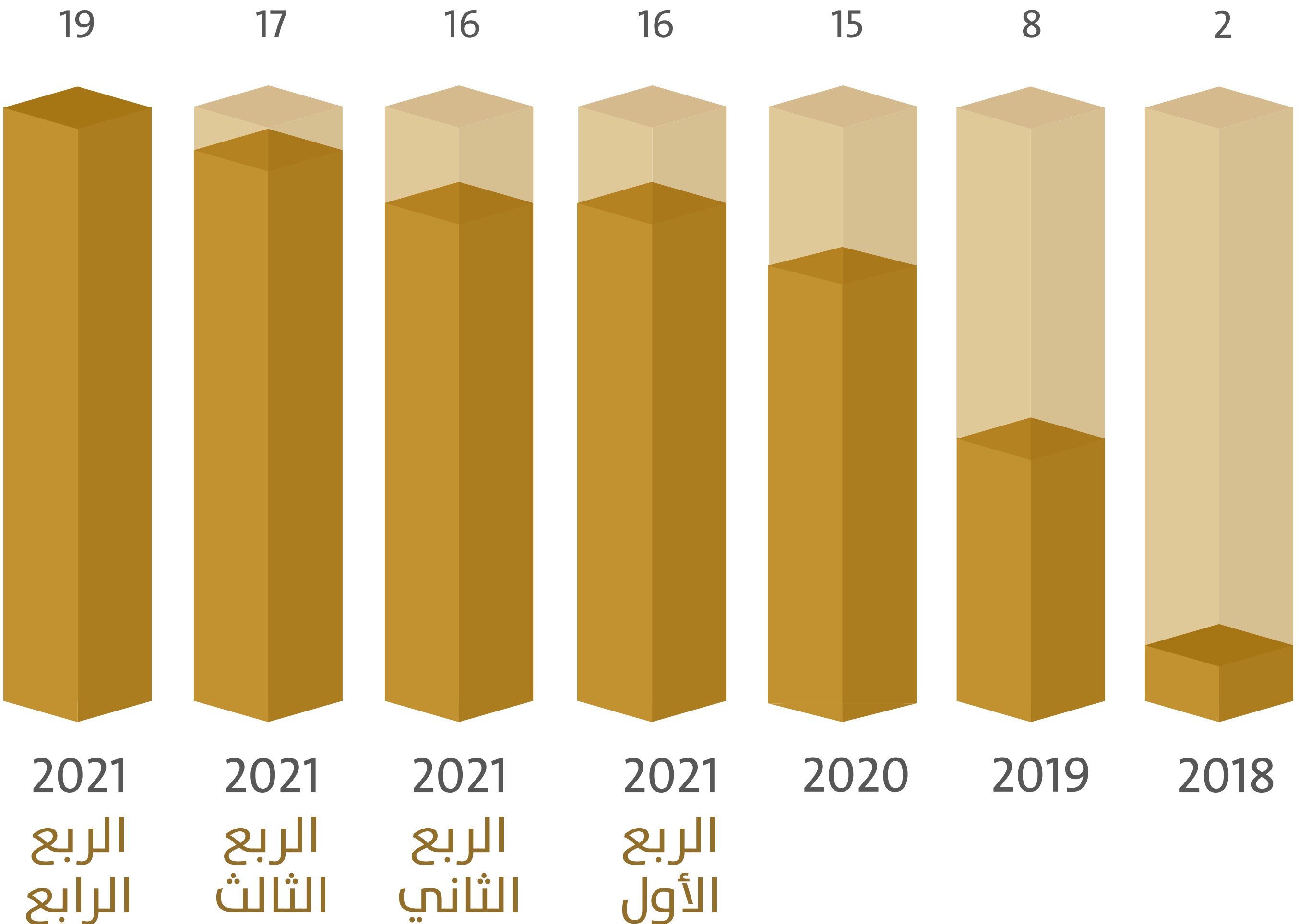
حيث تعمل حالياً (خلال عام 2021م) 14 شركة تقنية مالية تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية.



تطورات التقنية المالية

دعمت هيئة السوق المالية التقنية المالية من خلال خلق بيئة تشريعية وتنظيمية لمنتجات التقنية المالية في السوق المالية، وعملت على التطوير المستمر لاستقطاب نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي تفتح آفاق جديدة لتسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار سعياً منها لبناء كيانات اقتصادية تعزز من العمق والتنوع للقطاع المالي وتتماشى مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، وفي هذا الصدد أطلقت الهيئة خمسة دفعات لمختبر تجربة التقنية المالية منذ منتصف عام 2018م ويتم حالياً تقييم طلبات الدفعة الخامسة. كما تقدم على طلب تصريح ممارسة أعمال التقنية المالية حتى الربع الرابع من 2021م ما يقارب 242 متقدم حيث شهدت الدفعة الخامسة معدل نمو 59% في عدد المتقدمين بالمقارنة مع الدفعة السابقة، وقد وافقت الهيئة على منح 19 تصريح لتجربة التقنية المالية كما في الربع الرابع من 2021م، مقارنة بـ 15 تصريح كما في نهاية الفترة المماثلة من العام الماضي بمعدل نمو يقدر بـ 27%، ويضم مختبر التقنية المالية حالياً 16 شركة مصرح لها تغطي 6 نماذج مختلفة لأعمال التقنية المالية. كما تستهدف الهيئة استمرار زخم التقدم لتصريح أعمال التقنية المالية وتقديم الدعم في التصريح لها بما يخدم تطوير قطاع التقنية المالية وتنوع نماذجها.

عدد شركات التقنية المالية المصرح لها:



البنك المركزي السعودي يحصل على جائزة التأثير العالمية نظير جهوده المتميزة في التقنيات المالية

حصل البنك المركزي السعودي على جائزة التأثير العالمية 2021م (Global Impact Award 2021) التي تمنحها لجنة البنوك المركزية (Central Banking Committee) ضمن جوائزها العالمية العالمية للبنوك المركزية في التقنيات المالية والتقنيات التنظيمية (Central Banking RegTech & Fintech global award)، وتمنح هذه الجائزة للمنظمات الإشرافية المالية المتميزة، التي أظهرت قدرة حقيقية على الابتكار والتطوير ضمن مجتمع البنوك المركزية على مستوى العالم.



اعتماد تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية

انطلاقاً من دور هيئة السوق المالية في تنظيم وتطوير السوق المالية، وحرصاً منها على مواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية وتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية المناسبة، وسعيها منها إلى تطوير منتجات جديدة ودعم قطاع التقنية المالية (Fintech) في السوق المالية، فقد أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن باعتماد تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية، وأن يُعمل بها من تاريخ نشرها.

وتهدف تعديلات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية إلى تحسين الإطار التنظيمي ليستمر في دعم ابتكارات التقنية المالية (Fintech) في السوق المالية في المملكة.



تطوير السوق المالية

إدراج مجموعة من الشركات في السوق المالية

تدرك هيئة السوق المالية أهمية السوق المالية كقناة لبناء وتكوين رأس المال في دعم نمو الشركات واستدامتها، لذا تسعى الهيئة إلى زيادة وتيرة الإدراجات في السوق المالية ضمن مساعي دعم الاقتصاد، وتنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات التمويل لها.

حيث قامت الهيئة بالموافقة على طرح وإدراج 20 شركة خلال العام 2021م في السوق المالية، تضمنت 8 شركات أدرجت إدراج مباشر في السوق الموازي (نمو). ليرتفع عدد الشركات المدرجة في السوق المالية إلى 224 شركة.

توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة الأوراق المالية السويسرية

وقعت السوق المالية السعودية وبورصة الأوراق المالية السويسرية هذا الاتفاق في زيورخ أثناء "الحوار المالي" السعودي السويسري الثالث. وترأس الوفدان وزير المالية السعودي أولي مآورر ونظيره السعودي محمد الجدعان.

تضمنت أجدة الاجتماع بين الوفدين مناقشة قضايا مثل رقمنة الخدمات المالية المستدامة، والوصول المتبادل إلى أسواق البلدين، وإدارة الديون السيادية.



شراكة بين «كلير ستريم» و«إيداع» لربط السوق المالية السعودية بشبكة مستثمري «كلير ستريم»

قامت «كلير ستريم»؛ مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية، بربط السوق المالية السعودية بشبكاتها عبر إنشاء روابط مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية «إيداع»، لتيسير دخول المستثمرين الدوليين للسوق المالية السعودية. ويسمح ذلك لعملاء «كلير ستريم» المؤهلين بالوصول إلى تداول السعودية والاستثمار فيها.

حوارات
مؤتمر القطاع المالي
FINANCIAL SECTOR
CONFERENCE
TALKS

برنامج تطوير القطاع المالي يقوم بأطلاق مؤتمر "حوارات القطاع المالي"

ناقش المؤتمر أهم القضايا المالية والمتغيرات الحالية والمسئولية والتحديات الإقليمية والعالمية وموضوع الاستدامة وتحسين جودة الحياة وحماية البيئة والموارد الطبيعية وعالم الشركات. حيث عقد هذا المؤتمر بتنظيم من شركاء برنامج تطوير القطاع المالي (وزارة المالية، البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية).



سوق أدوات الدين



إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ **108,753,651,000** ريال سعودي.

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية خلال العام 2021م وذلك وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ **108,753,651,000** ريال سعودي. مفصلة كالتالي:

إدراج **أدوات دين** حكومية من فئة **سبق إدراجها** بقيمة إجمالية تبلغ **55,829,164,000** ريال سعودي.

إدراج **أدوات دين** حكومية من فئة **جديدة** بقيمة إجمالية تبلغ **52,924,487,000** ريال سعودي.

ارتفاع حجم محفظة الدين السيادية للمملكة بحوالي 85 مليار ريال لتصل إلى 938 مليار ريال:

خلال عام 2021م ارتفع حجم محفظة الدين العام بحوالي 85 مليار ريال لتصل إلى 938 مليار ريال، أي ما يعادل 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مقارنة بـ 32.5% لعام 2020م، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.9%، نتيجة لثبات مستويات الدين والزيادة المتوقعة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م.

بقيمة تقارب 125 مليار ريال.. "المركز الوطني لإدارة الدين" يعلن عن اكتمال تنفيذ خطة التمويل للعام 2021م:

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين في ديسمبر الماضي عن اكتمال خطة الاقتراض السنوية للعام 2021م بقيمة وصلت إلى 125 مليار ريال، كانت نسبة التمويل المحلي منها 60.5% فيما بلغت نسبة التمويل الدولي 39.5% من إجمالي الخطة.

المركز الوطني لإدارة الدين يصدر سندات سيادية بقيمة 1.5 مليار يورو بأكبر شريحة عائد سلبي خارج الاتحاد الأوروبي

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين على إصداره الدولي الثاني للسندات بعملة اليورو ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار أدوات الدين، وفي خطوة تاريخية غير مسبوقة، فقد قام المركز باستغلال الفرصة لدخول السوق اليورو الأوروبي (ثاني أكبر سوق بعد سوق الدولار الأمريكي) بإصدار أدوات دين بعائد سلبي. ليكون أكبر شريحة أصدرت بالسالب خارج دول الاتحاد الأوروبي.

ووصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من 5 مليار يورو حيث تجاوزت نسبة التغطية أكثر من 3 أضعاف إجمالي الإصدار. وقد بلغ إجمالي الطرح 1.5 مليار يورو (ما يعادل 6.83 مليار ريال سعودي) مقسمة على شريحتين كما يلي :

◀ **1 مليار يورو** (ما يعادل 4.55 مليار ريال سعودي) لسندات 3 سنوات استحقاق العام 2024م

◀ **و نصف مليار يورو** (ما يعادل 2.28 مليار ريال سعودي) لسندات 9 سنوات استحقاق العام 2030م



بقيمة تجاوزت 33.48 مليار ريال.. "المركز الوطني لإدارة الدين" يكمل ثاني عمليّة إعادة شراء مبكر تقوم بها المملكة

تمكن المركز من إتمام ثاني عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك مستحقة خلال عام 2022م بقيمة تجاوزت 33 مليار ريال وإصدار صكوك حكومية مقابلها.

وتعد هذه العملية إحدى مبادرات المركز الوطني لإدارة الدين التي تهدف إلى توحيد الإصدارات المحلية للمصدر ضمن إطار برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي. وتعتبر هذه الخطوة هي المرحلة الثانية من مراحل المبادرة التي بدأت في عام 2020م، والتي سيتبعها مراحل أخرى وصولاً إلى توحيد كامل الإصدارات المحلية والسماح لجميع حاملي الصكوك بالاستفادة من الاسترداد الزكوي المطبق في برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي.

كما تعد هذه المبادرة استمراراً للجهود التي يبذلها المركز لتعزيز السوق المحلية، ومواكبة تطورات السوق التي انعكست في ارتفاع حجم التداولات في السوق الثانوية، كما أنها تفعّل دور المركز في إدارة التزامات الدين الحكومية والاستحقاقات المستقبلية، وضمان وصول المملكة إلى أسواق الدين بسعر عادل، ولتتكامل الجهود مع المبادرات الأخرى لتعزيز المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.

للمرة الثانية على التوالي ، المركز الوطني لإدارة الدين يتوج بجائزتي "جلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2021م

بإنجاز وطني للملكة العربية
السعودية، توّج المركز الوطني لإدارة
الدين بجائزتي "جلوبال كابيتال"
لجوائز السندات للعام 2021م بوصفه

"أفضل مصدر سيادي لأدوات
الدين في الشرق الأوسط"

و

"أفضل مصدر لأدوات الدين في
الأسواق الناشئة"

MOODY'S

وكالة "موديز" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة مقارنة بتقريرها الذي نشرته في شهر يونيو 2021م. وتوقعت الوكالة عودة الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي في عام 2021م، مع تقلص نسب العجز في المالية العامة في عام 2021م، مصاحبة لتقلص في مستوى حجم الدين على المدى المتوسط.

وأشادت الوكالة باتساق المملكة في سياساتها المالية بغض النظر عن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط. وتشير النظرة المستقبلية المستقرة إلى أنه بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي نتيجة الخروج من جائحة (كوفيد-19)، وتحسن أسعار النفط يظل المركز المالي وصافي الأصول الخارجية قوياً بما يكفي لدعم التصنيف الائتماني. كما وأشارت الوكالة بأن أحد الركائز الأساسية للتعديل في النظرة المستقبلية هو التزام الحكومة بالإصلاحات المالية على المدى المتوسط، بما في ذلك برنامج الاستدامة المالية والذي يهدف إلى تعزيز الانضباط المالي وتحسين فعالية إدارة المالية العامة ودعم إعادة بناء الاحتياطات كأحد ركائز القواعد المالية. وقد ساهم البرنامج خلال الفترة 2015م - 2020م في نمو الإيرادات غير النفطية بنسبة تتجاوز 18% مقارنة بنسبة 10% في 2015م، كما خفض النفقات الأولية والتي لا تشمل خدمة الدين من نسبة 56% إلى نسبة 53% في 2020م.

وكالة "فيتش" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة)

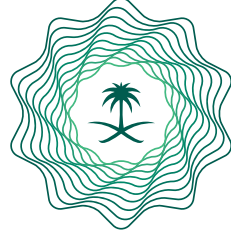
أكدت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" مساء يوم الخميس 15 يوليو 2021 تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة). لتكون المملكة ضمن الدول القليلة في العالم التي تمكنت من تعديل النظرة المستقبلية لتصنيفها الائتماني بإصلاحاتها الاقتصادية وإجراءاتها المناسبة لاحتواء جائحة كورونا والحد من تداعياتها.

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يوقعان اتفاقية مع مصرف الراجحي لانضمامه إلى برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية

وقعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين اتفاقية مع مصرف الراجحي لتعيينه كمتعامل أولي بأدوات الدين الحكومية يوم الأحد 7 محرم 1443هـ الموافق 15 أغسطس 2021م بمقر وزارة المالية بالرياض، لينضم بذلك مصرف الراجحي إلى المؤسسات المالية التي سبق انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين وهم:



وزارة المالية
Ministry of Finance



مصرف الراجحي
alrajhi bank

ساب SABB

البنك السعودي البريطاني
(ساب)

الأهلي SNB

البنك الأهلي السعودي

مصرف الإنماء
alinma bank

مصرف الأنماء

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

بنك الجزيرة

وكالة اس أند بي تحدث تقريرها الائتماني للسعودية عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة

حدثت وكالة التصنيف الائتماني اس أند بي تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية، مؤكدةً تصنيفها للمملكة الذي نشرته في شهر مارس 2021م عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتوقعت الوكالة عودة الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي في 2021م، وعودة مستوى الحساب الجاري إلى الفائض مع تقليص نسب العجز في المالية العامة في عام 2021م، وانتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي في الربع الثاني من عام 2021، مع تطورات في عدد من القطاعات بمجال العقارات والتصنيع وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.

صكوك حكومة المملكة العربية السعودية المقومة بالريال السعودي تنضم إلى مؤشر "فوتسي راسل" العالمي الخاص بالسندات السيادية لأسواق الدول الناشئة (FTSE EMGBI)

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يرحبان بإعلان فوتسي راسل (FTSE Russell)، المزود العالمي للمؤشرات، مساء أمس الخميس الموافق 30 سبتمبر 2021م انضمام صكوك حكومة المملكة العربية السعودية المقومة بالريال السعودي إلى مؤشرها العالمي الخاص بالسندات السيادية لأسواق الدول الناشئة (FTSE EMGBI) وذلك ابتداء من شهر أبريل 2022م.

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يوقعان مذكرات تفاهم مع أربع مؤسسات مالية دولية بشأن انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية

انضمم تلك المؤسسات كمتعاملين أوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية في برنامج المتعاملين الأوليين. وقد وقع المذكرات من جانب وزارة المالية معالي رئيس اللجنة التوجيهية الأستاذ عبدالعزيز الفريح، ومن المركز الوطني لإدارة الدين سعادة الرئيس التنفيذي المكلف الأستاذ هاني المديني، وممثلو المؤسسات المالية.

وقعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مذكرات تفاهم مع كل من بي أن بي باريبا (ParibasBNP) ومجموعة سيتي المصرفية (Citi) وغولدمان ساكس (Goldman Sachs) وجي بي مورجان (J.P. Morgan) تزامناً مع مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار الذي يعقد في مدينة الرياض خلال الفترة 20-22 ربيع الأول 1443 هـ الموافق 26-28 أكتوبر 2021م. وتأتي هذه الخطوة لدراسة إمكانية





التنظيمات في القطاع المالي



البنك المركزي السعودي يعلن تمديد برنامج تأجيل الدفعات لمدة سنة إضافية

يُعلن البنك المركزي السعودي تمديد فترة **برنامج تأجيل الدفعات** **Deferred Payment Program** أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص - لسنة 2021م؛ مدة ثلاثة أشهر إضافية من تاريخ 1 يناير 2022م إلى 31 مارس 2022م وذلك دعماً للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي ما زالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كورونا وفقاً لتقييم جهات التمويل.

الجدير بالذكر، أن عدد العقود المسجلة من برنامج تأجيل الدفعات منذ انطلاقه في 14 مارس 2020م حتى تاريخه تجاوز 107 آلاف عقد، فيما بلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 181 مليار ريال.

البنك المركزي السعودي يصدر "سياسة المصرفية المفتوحة"

أصدر البنك المركزي السعودي "سياسة المصرفية المفتوحة"، التي في حال تطبيقها سوف تمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث يتيح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة، ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية.

و تتسق المصرفية المفتوحة مع أهم الأهداف الإستراتيجية المنبثقة من رؤية المملكة 2030، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، من خلال فتح المجال أمام جهات جديدة لتقديم الخدمات المالية، إضافة إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي.

موافقة مجلس الوزراء على تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 2/6/1424هـ. حيث أوضح محافظ البنك المركزي أن هذه الموافقة تأتي ضمن الجهود المستمرة؛ لدعم استدامة واستقرار القطاع المالي، وتعزيز المراكز المالية لشركات التأمين، ودعم الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. حيث ستعزز هذه التعديلات من دور البنك المركزي في حفظ حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمستثمرين. ويأتي هذا التعديل بعد مقارنة النظام السابق مع أفضل الممارسات في عدد من دول مجموعة العشرين، وغيرها من الدول الرائدة في مجال التأمين.





إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين

صدر قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، والتي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاولتها لأنشطتها، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل.

اكتمال اندماج شركتي تأمين

تكرم رئيسي مجلسي إدارة شركتي "الجزيرة تكافل تعاوني" و "سوليديتي السعودية للتكافل" بعد نفاذ عملية اندماجهما مؤخرًا، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي للشركة الدامجة. ويعدّ هذا الاندماج الثالث الذي يشهده قطاع التأمين بعد تنظيمه، حيث سبقه اندماج شركة ولاء للتأمين التعاوني مع شركة متلايف والمجموعة الأمريكية الدولية والبنك العربي الوطني للتأمين التعاوني، واندماج شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني مع الشركة الأهلية للتأمين التعاوني.



الموافقة الكريمة على نظام المدفوعات وخدماتها

إن هذه الموافقة تمثل حرص القيادة على دعم تطور القطاع المالي والمحافظة على استقراره وعدالة التعاملات فيه، حيث تمكّن أحكام هذا النظام البنك المركزي السعودي من ممارسة الصلاحيات الرقابية والإشرافية على قطاع المدفوعات في المملكة وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يعزز الالتزام بالمعايير ذات العلاقة، كذلك دعم مساهمة القطاع المالي في توفير خدمات المدفوعات من خلال توظيف التقنيات المالية، وتوسيع قاعدة المشاركين فيه من القطاع الخاص.



اختتام برنامج الأمن السيبراني (Secure) بنسخته الثالثة

يهدف برنامج الأمن السيبراني (Secure) إلى تدريب وتأهيل مجموعة من الكوادر الوطنية في مجال الأمن السيبراني للعمل في القطاع المالي، حيث احتوى البرنامج على تأهيل علمي، وتدريب وتطبيق عملي على يد خبراء عالميين في هذا المجال، إضافة إلى التدريب على رأس العمل، والمشاركة في حلقات نقاش، والعمل على مشاريع جماعية، وتقديم عرض يعكس تجربتهم.

وقد شارك في البرنامج **21 متدرباً ومتدربةً**، خضعوا لتدريب مكثف استمر لمدة ستة أشهر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واشتمل على أربعة مسارات رئيسية، هي:



الدفاع والحماية الهجوم واختبار البنية التحتية الحوكمة وإدارة المخاطر الاختراق والهيكلة

تجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمن السيبراني (Secure) يساهم في بناء كوادر مؤهلة، وصناعة جيل واعد من المختصين السعوديين في مجال الأمن السيبراني للقطاع المالي، مما يجعلهم قادرين على المساهمة في حماية هذا القطاع الحيوي، وقيادة أمن المعلومات نحو التميز والابتكار.

البنك المركزي السعودي يصدر الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في القطاع المالي

أصدر البنك المركزي السعودي الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات في عدد من مؤسسات القطاع المالي بالمملكة (البنوك والمصارف المحلية، والمدفوعات السعودية، وشركات المعلومات الائتمانية)، وذلك استناداً إلى الصلاحيات المنوطة بالبنك المركزي بموجب نظامه، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 36) وتاريخ 11 / 04 / 1442هـ، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة؛ والذي يهدف إلى تحديد ومعالجة المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات بشكل فعّال للقطاع. وأوضح البنك المركزي، في تعميم موجه إلى تلك المؤسسات المالية العاملة في المملكة؛ أن إصدار

هذا الدليل يأتي انطلاقاً من حرصه على تحسين مستوى الممارسات المتعلقة بحوكمة تقنية المعلومات في ظل التطور التقني، وذلك من خلال إيجاد ضوابط فعّالة في تطوير البنى التحتية للأنظمة والتطبيقات؛ لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تقنية المعلومات في المؤسسات المالية، إضافة إلى تقليل مخاطر تقنية المعلومات المتطورة والتقنيات الناشئة. لافتاً في هذا الصدد إلى أنه يتعيّن على المؤسسات المالية المعنية بموجب الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات الالتزام بما ورد فيه.



تطوير وتعديل اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية 1/2

استمراراً لجهود هيئة السوق المالية المبذولة في تطوير التشريعات وتحسين البيئة التنظيمية بهدف تعزيز الاستقرار في السوق المالية، عملت الهيئة خلال العام 2021م على تنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير اللوائح والقواعد التنظيمية، تضمنت على الآتي:

اعتماد عدد من لوائح سلوكيات السوق

اعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

اعتماد تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة

اعتماد لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

تطوير وتعديل اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية 2/2

اعتماد تعديل القواعد المنظمة للبيع على المكشوف

اعتماد تعديل لائحة إقراض الأوراق المالية المدرجة

اعتماد تعديل إجراءات السوق والمركز

اعتماد تعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق

اعتماد تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية

اعتماد تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية



اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية وتفعيل ربط مركز الإيداع الدولي (كلير ستريم)

إيداع عن تفعيل الربط مع «كلير ستريم»، مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية، لتتيح للمستثمرين الدوليين الاستفادة من خدمات مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (ICSD). وسيتيح الربط مع مركز إيداع لعملاء كلير ستريم الدوليين إمكانية الاستثمار في سوق المكوك والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في تداول السعودية.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن الموافقة على التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية. حيث تنظم هذه التعليمات إجراءات طلب الربط وشروطه وحسابات مركز الإيداع المتعلقة بالربط وأحكام عامة أخرى. وتهدف إيداع من خلال هذه التعليمات، إلى تطوير البيئة التنظيمية بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية ورفع كفاءة وجاذبية السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب. كما أعلنت

إصدار الدليل الإرشادي حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أصدرت تداول السعودية دليلاً إرشادياً بشأن الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من أجل تعزيز النمو المستدام في المملكة. يؤكد الدليل الإرشادي على التزام السوق المالية السعودية المستمر بدعم الشركات المدرجة، ورفع مستوى الوعي بأهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في السوق المالية السعودية.



إعلان صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة تداول السعودية عن تأسيس منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون

أعلن صندوق الاستثمارات العامة، بالتعاون مع مجموعة تداول السعودية، عن عزمه تأسيس منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار جهود مكافحة تغير المناخ.

وبموجب هذه المبادرة، تصبح المنصة الوجهة الرئيسية للشركات والقطاعات المختلفة التي تسعى إلى تقليل انبعاثاتها الكربونية من خلال شراء أو بيع أرصدة تعويض الكربون المكافئ عالية الجودة، التي تم التحقق منها والموافقة عليها.



المنشآت الصغيرة والمتوسطة



270% نمو في الاستثمار الجريء بالمملكة خلال عام 2021 بإجمالي 2 مليار و 55 مليون ريال

كشف تقرير الاستثمار الجريء في المملكة أن عام 2021 شهد تنفيذ استثمارات بقيمة قياسية بلغت 2 مليار و 55 مليون ريال في شركات ناشئة سعودية، مدققاً نمواً بنسبة بلغت 270% مقارنة بعام 2020، في حين نما عدد الصفقات في الشركات الناشئة السعودية بنسبة تجاوزت 54% مقارنة بعام 2020 وإجمالي 139 صفقة.

وأكد التقرير الصادر عن منصة MAGNiTT المتخصصة ببيانات الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة، وبرعاية من الشركة السعودية للاستثمار الجريء التي أسستها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، أنه على الرغم من أن عام 2020 كان عاماً إيجابياً للاستثمار الجريء في المملكة إلا أن عام 2021 شهد تدفقات أكبر إذ سجلت قيمة الاستثمارات الجريئة وعدد الصفقات المنفذة خلال العام رقماً قياسياً جديداً وتقدمت المملكة من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الثانية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي قيمة الاستثمار الجريء، مستحوذة على 21% من إجمالي قيمة الاستثمار في المنطقة صعوداً من حصة نسبتها 15% في عام 2020. وكانت نسبة النمو المسجلة بين عام 2020 و2021 في قيمة الاستثمار الجريء في المملكة هي الأعلى بين أنشط ثلاثة دول في المنطقة.

وقد ارتفع عدد المستثمرين الذين استثمروا في شركات ناشئة سعودية إلى مستوى قياسي جديد بلغ 76 مستثمراً، مدققاً نمواً بنسبة بلغت 52% مقارنة بعام 2020. وتصدر قطاع التقنية المالية المشهد من حيث عدد الصفقات، في حين استحوذ قطاع التجارة الإلكترونية على الحصة الأكبر من قيمة الاستثمار الجريء في السعودية خلال عام 2021.

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية

حققت المملكة العربية السعودية السعدوية المرتبة 12 في مؤشر توافر رأس المال الجريء ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي، ويأتي هذا الترتيب انعكاساً لحرص الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" على خلق بيئة تنافسية تشجع دخول منشآت جديدة إلى السوق وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النمو والتوسع، وإيجاد الحلول التمويلية المناسبة والفرص الاستثمارية، وذلك لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% في 2030م. وأسهمت مبادرة الاستثمار الجريء التي أطلقتها "منشآت" في تقدم المملكة في مؤشر توافر رأس المال الجريء، خصوصاً أنها تهدف إلى تحفيز التمويل الرأسمالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادي الأعمال، وتعزيز سبل الاستثمار في المنشآت الناشئة خلال مراحل نموها المختلفة، واستغلال القدرات المحلية من خلال الاستثمار في الشركات في المراحل المبكرة ومراحل النمو بهدف خلق عوائد مالية للمستثمرين وتحقيق عوائد استراتيجية تخدم نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.

2,164 منشأة مسجلة من مبادرة الإقراض المباشر



1. ساهمت المبادرة في خفض متوسط هامش التمويل من 15% في عام 2018 لتصبح 8.4% هذا العام

2. بلغ إجمالي مبلغ التمويل الممنوح للمنشآت عبر شركاء المبادرة 2,359 مليون ريال



3. بلغ عدد العقود 2,895 و عدد المنشآت المستفيدة أصبح 2,164 منشأة



4. تحفيز شركات التمويل بزيادة التسهيلات المقدمة للمنشآت بأكثر من 6.4 مليار ريال وهو ما يعادل حوالي 83% منذ إطلاق المبادرة



10.2 مليار ريال تمويلات لـ 5,546 مشأة عبر «كفالة»

1.

أصدر البرنامج كفالات بقيمة 10.2 مليار خلال العام 2021 ونتج عن الكفالات الصادرة تمويل بقيمة 13 مليار ريال

2.

استفاد من البرنامج خلال عام 2021 عدد 5,546 من مشأة

3.

حقق برنامج كفالة نسبة 47% نمو في المناطق الرئيسية لعام 2021 وذلك حسب عدد المنشآت المستفيدة مقارنة في العام 2020

4.

حقق برنامج كفالة نسبة 180% نمو في المناطق الواعدة لعام 2021 وذلك حسب عدد المنشآت المستفيدة مقارنة في العام 2020

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تطلق منتج الاستثمار في صناديق الدين وصناديق الدين الجريء

أطلقت الشركة السعودية للاستثمار الجريء منتج الاستثمار في الصناديق التي تقدم أدوات الدين والصناديق التي تقدم أدوات الدين الجريء وأيضاً منتج الاستثمار في صناديق مسرعات الاعمال واستوديوهات الشركات الناشئة، وتأتي هذه المنتجات من منطلق سعي الشركة لسد فجوات التمويل الحالية.





التتقـيف المالي



البنك المركزي السعودي يطلق تطبيق "مالي" لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال

أطلق البنك المركزي السعودي تطبيق "مالي" كأحد الأدوات التعليمية الفريدة في المملكة؛ لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال، وإعداد جيل مثقف مالياً، يعي ويدرك أهمية المال، وضرورة الحفاظ عليه. ويستهدف تطبيق "مالي" فئة الأطفال من عمر 8 سنوات حتى 12 سنة، حيث يساعد في إكسابهم المهارات اللازمة لإدارة مواردهم المالية على الوجه الصحيح، بعيداً عن الممارسات الخاطئة في التعامل مع المال، مع التركيز على إكسابهم المعارف والاتجاهات الصحيحة المتعلقة بالثقافة المالية.





برنامج "تطوير القطاع المالي" يكرم شركة سدكو نظير جهودها في نشر الثقيف المالي

كرم مدير عام مكتب برنامج تطوير القطاع المالي سعادة الاستاذ فيصل الشريف، بالنيابة عن وزير المالية مجموعة سدكو القابضة حيث أطلقت برنامج "ريالي" ضمن مبادراتها المجتمعية لتوجيه المهارات اللازمة لرواد الأعمال، مثل:

• إدارة التدفقات النقدية والتخطيط المالي

• المحاسبة المسؤولة من أجل تمكينهم من إدارة أعمالهم بنجاح

وتمت توسعة نطاق البرنامج بهدف مساعدة الأعمال الناشئة في التغلب على الصعاب والعقبات المالية، وتطوير روابط وقنوات تواصل مع حاضنات ومسرعات الأعمال، وغرف التجارة والصناعة داخل المملكة للمساعدة في تمكين رواد الأعمال وتيسير سبل النجاح لأعمالهم.

محافظ البنك المركزي السعودي يثنى جهود "البنوك السعودية" في تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء

ثنى معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك الجهود المبذولة من لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في "البنوك السعودية"؛ الهادفة إلى نشر وتعزيز الثقافة المالية لدى كافة أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، ورفع نسبة الوعي مالياً من خلال التعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية، والاستخدام الآمن لتلك التعاملات، إلى جانب القضايا والمستجدات ذات العلاقة بالنشاط المصرفي على المستوى المحلي والعالمى.



البنك المركزي السعودي يحصل على جائزة أفضل بنك مركزي نظير جهوده المتميزة في المالية الإسلامية

منحت لجنة جوائز المالية الإسلامية العالمية - **Global Islamic Finance Awards (GIFA)** البنك المركزي السعودي جائزة أفضل بنك مركزي لعام 2021م؛ نظير مساهماته المتميزة في المالية الإسلامية، وذلك خلال حفل تسليم الجوائز السنوي الحادي عشر، الذي نُظّم افتراضياً يوم 14 سبتمبر 2021م.

البنك المركزي السعودي
Saudia Central Bank



WINNER
SAUDI CENTRAL BANK

BEST CENTRAL BANK OF THE YEAR 2021



البنك المركزي السعودي يطلق برنامج دعم الأبحاث في المالية الإسلامية

أطلق البنك المركزي السعودي برنامج دعم الأبحاث في المالية الإسلامية؛ مساهمة منه في دعم الباحثين داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، والنهوض بالبحث العلمي، والاستفادة من مخرجاته.

وأوضح البنك المركزي أن البرنامج يعزز الدور الريادي للمملكة في قطاع المالية الإسلامية عالمياً، والحرص المتواصل من البنك على تكامل المنظومة البحثية؛ إدراكاً منه لمسؤوليته المجتمعية ودوره المحوري في هذا المجال. وسيسهم هذا البرنامج في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تعزز المكانة المعرفية للمملكة، ومن جانب آخر سيقدم البرنامج الفرصة للباحثين لتطوير الحلول والمساهمات العلمية للرقى بالتطور النوعي للمالية الإسلامية.

البنك المركزي السعودي يطلق النسخة الأولى من منصة البيانات المفتوحة

أطلق البنك المركزي السعودي النسخة الأولى من "منصة البيانات المفتوحة"، والتي تحتوي على الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية للمملكة. وتأتي هذه الخطوة كجزء من التزام البنك المركزي بتوفير معلومات وبيانات دقيقة وحديثة للمختصين والمهتمين، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية. وتتيح منصة البيانات المفتوحة عدداً من المزايا؛ منها: استعراض البيانات والمؤشرات والرسوم البيانية مباشرة من خلال المنصة، وتصفح البيانات على مستويات تفصيلية (Tree Data Structure)، واختيار مجموعة من البيانات والمؤشرات من مختلف القطاعات وعرضها في صفحة واحدة، كما تمكّن منصة البيانات المفتوحة من تحميل المعلومات المتاحة بصيغ مختلفة مثل (Excel و CSV)، وتحديد الفترة الزمنية ودورية البيانات والمؤشرات المراد استعراضها أو تحميلها. إلى جانب ذلك، توفر المنصة أيضاً سلاسل زمنية للبيانات والمؤشرات، بالإضافة إلى خاصية البحث السريع.



برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر:

وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، و الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز الوطني لإدارة الدين، مجموعة تداول السعودية القابضة، والهيئة العامة للإحصاء ، وبلومبرغ، ورويتز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني FSDP@mof.gov.sa

أو لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:

www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp

تنويه:

تعد جميع المعلومات المشار إليها في التقرير السنوي معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمنى حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا يتحمل البرنامج - بأي حال من الأحوال - تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذا التقرير